

أهل القُرى^(*)

في التراث العربي

عبدالله حنا^{**}

من يراجع الدراسات التراثية الحديثة بعين ثاقبة يسترعي انتباهه عزوف بعض هذه الدراسات عن بحث أمرين هامين :

الأول : قصر التراث ومفهومه على ما أبدعه الفلاسفة والمفكرون من العلماء والفقهاء والأدباء وغيرهم من أصحاب القلم . ولا يولي هذا البعض أهمية تذكر للتراث الشعبي الذي أنتجته ، عبر التاريخ ، الجماهير المنتجة في الريف والمدينة ، فيما يمكن أن نسميه تراث العامة . ومع أن بطون الكتب التاريخية تحتوي صوراً هامة عن تراث العامة ، إلا أن إلقاء الأضواء عليها من قبل الكثير من الباحثين لا يزال باهتاً .

— الأمر الثاني : تجاهل للظروف الاقتصادية — الاجتماعية التي أسهمت إسهاماً كبيراً في صياغة تراث هذا العصر أو ذاك ، أو عدم إعارتها أهمية كافية .

وهذا لا يعني أن التراث ، في عصر من العصور ، هو انعكاس للواقع الاقتصادي الاجتماعي المعيش فحسب ، بل هو حصيلة جملة عوامل متعددة ومتنوعة ومتناقضة تتفاعل في الوعي البشري منتجة تراث عصر معين . فتراث

(*) تعبير استعمله المؤرخون وكذلك جريدة المقتبس ١٩٠٩-١٩١٥ لصاحبها محمد كرد علي .

(**) مؤرخ وباحث في التاريخ والتراث الاجتماعي من سورية .

عصر عربي معين - وليكن القرن التاسع عشر على سبيل المثال - هو حصيلة عوامل ثلاثة :

- العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية السائدة •

- التراث السابق للقرن التاسع عشر، الذي يترك بصماته على جوانب متعددة من مناحي الحياة •

- التأثيرات الخارجية بإيجابياتها وسلبياتها •

ونسارع الى القول ان القاء هذه الدراسة الضوء على العامل الاقتصادي الاجتماعي لا يعني إغفال شأن العاملين الآخرين • فالتأكيد نابع هنا من إغفال العديد من المؤرخين والباحثين والكتاب لهذا العامل، الذي يحتل - حسب رأينا - مكان الصدارة في صياغة تراث هذا العصر أو ذاك •



إن فهم جوانب هامة من التراث مرتبط ، في رأينا ، بفهم المسألة الزراعية، التي هي أولاً ، وقبل كل شيء ، مسألة الفلاحين ، الذين يفلحون الأرض لينتجوا المحاصيل الزراعية بأنواعها ، والأرض القابلة للزراعة هي الوسيلة الرئيسية للانتاج ، الذي يتم بواسطة الفلاحين • ولذلك لا قيمة للأرض القابلة للزراعة بدون قوة عمل الفلاحين أولاً والأدوات المستخدمة في الانتاج ثانياً • ولهذا فان الفلاح والأرض وأدوات الانتاج هي العناصر الجوهرية للمسألة الزراعية •

ويتوقف فهم المسألة الزراعية الى حد بعيد على معرفة نوع العلاقات القائمة بين الفلاح والأرض ، أي معرفة أشكال ملكية الأرض وطرق استغلالها وإين يذهب فائض الانتاج ، (أيذهب) الى عنابر الملاكين ، أم الى بيوت الفلاحين ، أم تستأثر به الطبقة الحاكمة !!!؟

لقد اتسم الاستغلال الاقطاعي في وطننا العربي بسمات تختلف في الشكل لا في الجوهر عن الاستغلال الاقطاعي الأوروبي • ومع دخول الرأسمالية إلى أقطارنا العربية تغير شكل الاستغلال الاقطاعي من شكل كانت ملكية الأرض ، في قسم كبير منها « ملكاً للدولة » ، أرض الميري ، إلى شكل تحولت فيه الملكية

« العامة » ظاهرياً إلى ملكية خاصة ، استولى عليها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر المتنفذون من « أهل الحل والعقد » ، أو من أسماهم مؤرخ الشام محمد كرد علي « آرباب الوجاهة » . وفي كلا هذين الشكلين بقي الفلاح مستثمراً لا يحوز من انتاجه إلا ما يجدد قوة عمله .

عندما كانت الأرض ملكاً للدولة ، قبل منتصف القرن التاسع عشر ، استأثر بريعها المتربعون على كراسي الحكم عن طريق جباية ضريبة الأرض ، سواء الخراج أو العشر ، وإنفاقها على ملذات الطبقة الحاكمة ورفاهها . وكان انتفاع الفلاحين آنذاك ، بالأرض مقابل الضريبة - الريع (العشر والخراج) هو السمة المميزة لتاريخ الاقطاع الشرقي ، الذي أطلق عليه بعض الباحثين اسم « أسلوب الانتاج الخراجي » .

إن فهم جوانب هامة من التراث واكتشاف أغواره لا يتم ، في رأينا ، إلا بدراسة تاريخ المسألة الزراعية في الوطن العربي فيما يتعلق بملكية الأرض الزراعية وأوضاع الحيازة والعوامل التي أدت إلى ظهور الملكية الفردية وتوسع الملكيات الكبيرة (الاقطاعية) ، والعوامل التي أدت إلى ذلك ، وأثر هذه الأمور في الاستغلال وأشكاله . ولا بد هنا من إيلاء اهتمام خاص لخريطة القوى الاجتماعية وموقع كل من طبقة الملاك والفلاحين من عملية انتاج التراث وتبلوره ، وصولاً إلى قوانين اصلاح الزراعي ووضع مسألة « الملكية المقدسة للأرض » على طاولة المشرحة التاريخية .

إن دراسة تاريخ الحركة الفلاحية العربية - شأنها شأن سائر الحركات الشعبية - ترمي إلى الاسهام في كتابة التاريخ القومي وفهم تراثه ، لأن الفلاحين هم أكثرية الأمة ، وعلى سواعدهم وسواعد حرفيي المدن ، وعمالها فيما بعد شيلت وتشاد حضارة الأمة ويبني مستقبلها . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كتابة تاريخ الطبقات المنتجة لا تعني معالجة تاريخها بمعزل عن تاريخ الأمة والمجتمع قاطبة ، بل هي دراسة تاريخ المجتمع ومن خلاله تعرف تاريخ الطبقة والطبقات المنتجة والتعمق في دراسة ذلك التاريخ والبحث عن تراثها وما يميز هذا التراث عن بقية فئات الأمة من منتجين وغير منتجين وفقراء وأغنياء ... الخ .

قسم العثمانيون بلاد الشام إلى ثلاث ولايات تتبع مراكزها في حلب ودمشق وطرابلس ، ثم أحدثوا ولاية صيدا . وبقي الحكم في كثير من المناطق في أيدي العصابات المحلية الاقطاعية . وقد سارت السياسة العثمانية على إثارة العصابات المحلية بعضها ببعض ، وجعلت منها أداة في يد الدولة ، وتقطع المتنفذين الأراضي وتطلب منهم أن يدفعوا لها الأموال وتطلق يدهم في جبايتها ، فاشتد التنافس على المناصب في الولايات ، فدخلت بذلك سوق المزايدات كما في السلع التي تباع وتشرى .

وقد قدر أحد قناصل البندقية في حلب أثمان الوظائف الرئيسية كما يلي : الولاية (٨٠,٠٠٠) إلى (١٠٠,٠٠٠) دوقية ذهبية ، الدفتردارية (محصل الأموال) (٤٠,٠٠٠) إلى (٥٠,٠٠٠) دوقية ذهبية ، القضاء ما يعادل ثمن الدفتردارية أو ينقص عنه قليلاً . وكانت الدوقية تعادل نصف ليرة ذهبية عثمانية (٢) .

وهكذا أصبح من مصلحة ذوي النفوذ في استنبول أن يكثروا من العزل والتنصيب لابتزاز الأموال . فمناصب الولاية كمناصب القضاة وسائر الموظفين لها أثمان عند أصحاب النفوذ من رجال الباب العالي أو محظيات القصر الشاهاني ، ولكل وظيفة قدر معلوم من المال والهدايا واللحم البشري على شكل رقيق أبيض أحياناً . ولهذا اتصفت الإدارة العثمانية بالاكثار من تغيير الباشوات والحكام واستغلال الرعية إلى أبعد الحدود بواسطة العساكر ، مما أدى إلى كثرة حوادث السلب والنهب والقتل والسبي والمصادرة .

وقد تألفت الأداة المنفذة للبطش والاستغلال في ولاية الشام من ثلاث طوائف رئيسية للعسكر تتصارع فيما بينها وهي (٣) :

١ - « القابي قول » أي عبيد السلطان، وكان في يدهم قلعة دمشق .

٢ - الانكشارية المحلية (اليرلية) تمييزاً لها من الانكشارية السابقة ومصدرها نظام الدفشمرة أي مصادرة الأطفال وتربيتهم في الثكنات تربية عسكرية . وبعد توقف المصادرة مع انتهاء الفتوحات أخذ قادة الانكشارية في دمشق وغيرها يقبلون في صفوفهم رجال العصابات وأرباب الحرف والفلاحين حتى يتقوا بهم ويدعموا نفوذهم .

٣ - الجند الخاص أو المرتزقة وكانوا غرباء ماجورين ، لا نظام لديهم وهمهم نهب الفلاحين والحرفيين والتجار ، كما هو حال بقية فرق العسكر .

ذكر الغزي في كتابه « نهر الذهب في تاريخ حلب » تفاصيل أعمال الانكشارية والجند المرتزقة في قرى حلب حيث كانوا يجبون الضرائب أضعافاً ويعتدون على النساء وينهبون الأموال « وصار أهل القرى كالأرقاء لهم » (٤) .

وقد وصف معاصر الأحداث حسن آغا العبدني في تاريخه حالة العساكر ووضعها المتردي في أثناء حصار نابليون بونابرت لعكا بعد احتلال مصر عام ١٧٩٩ . فالعساكر العثمانية الذاهبة لقتال نابليون شغلت في صفد بالتهب والسلب ، وما ان اصطدمت بقوة ضئيلة من الجيش الفرنسي حتى ولت الأدبار تاركة وراءها أسلابها . وفيما يلي مقطع من وصف حسن آغا وبلغته لحالة تلك العساكر :

« وعندنا في الشام مشتغلين مع العساكر هلي (١) في الشام بالخنايق (٢) والجروحة والنسوق مع بعضهم البعض . وطالت قعدتهم عندنا في الشام . وكل يوم يدور العسكر على الضيع والبساتين حتى أكلت خيلهم الشعير ، وأكلوا الفاكهة (٣) هلي حولا (٤) الشام ، أحضروا الدالاتية (من الجند الخاص - ع . ح) الذين خربوا في جميع قرى الشام ، وأكلوا غلتهم ، وحرقوا أبوابهم ، وصار منهم تعدي زايد من قتل وسلب وتشليح (٥) وغير ذلك » .

« وفي يوم الاثنين ختام شهر شوال طلع من الشام أيضاً عسكر . . فمنهم فرقة توجهت إلى صفد (٦) غالبهم قبقول (٧) فنهبوا أهل صفد ، وعملوا أمور مغايرة في البلد ، فأجت ألهم (٨) فرقة من الكفرة (٩) فولوا هارين منهم إلى الشام وفاتوا أوأاعيههم (١٠) »

(و) صفد مدينة تقع على جبال الجليل في شمالي فلسطين والى الشرق من عكا .
(ز) فيقول إحدى طوائف الجند من « عبيد السلطان » .
(ح) فاجت ألهم = اتت لهم أي قابلتهم للحرب .
(ط) يريد الفرنسيين جنود نابليون .
(ي) فاتوا أوأاعيههم = تركوا متاعهم .

(آ) هلي = الذين .
(ب) مفردها خفاقة وتعني المشاجرة .
(ج) الفاكهة = الفاكهة .
(د) هلي حولا = التي حول الشام .
(هـ) أي التعرية وسلب الثياب وما في الثياب .

وهكذا نرى أن الجيش العثماني بأقسامه المختلفة أصبح عامل خراب الدولة العثمانية ، وتحول إلى آلة فساد وفوضى . ومع قلة خبرة عناصره في شؤون القتال كثرت حوادث تعدي العساكر على أموال الناس وأرواحهم وأعراضهم . فقد تحولوا من (ضباط أمن ودفاع) ، إلى (آلات شر وفساد) . وكان لا بد من الإصلاح ، الذي جرى باسم « التنظيمات » في منتصف القرن التاسع عشر ، وفي مقدمتها إلغاء النظام العسكري الانكشاري القديم وإصدار قانون الأراضي عام ١٨٥٨ .

قبل صدور قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨ مرّت أراضي الميري (الأملاك الأميرية أو أراضي الدولة) في العهد العثماني بثلاث مراحل من الاستثمار الاقطاعي اختلفت في شكلها وأساليب إدارتها مع بقاء جوهر الاستغلال الاقطاعي للفلاحين واحداً لم يتغير إلا بصورة سطحية . هذه المراحل الثلاث هي ^(٦) :

١ - مرحلة الاقطاعات الحربية المعروفة بنظام التيمار والزعامات ، إذ خصصت أراضي الميري لآعالة الفرسان السباهية ، الذين شغلوا الأرض .

٢ - مرحلة نظام الالتزام ، الذي أخذت به الدولة العثمانية في القرن السابع عشر وأخذ يحل محل النظام الاقطاعي العسكري السابق . وطريقة الالتزام معروفة وتقوم على بيع ضرائب منطقة معينة للمتنفذين من كبار الموظفين أو أصحاب العصبية المحلية . وعلى هذا النحو تضرر الطبقة الحاكمة في العاصمة ومراكز الولايات «مدخولاً» ثابتاً معلوماً وتطلق يد الملتزم في جمع أضعاف ما دفعه للجهاز الاقطاعي الحاكم .

وقد أدى نظام الالتزام إلى تكوين طبقة اجتماعية - أو بالأصح فئة اجتماعية - اغتنت من وراء جمع الضرائب وسعت لاستغلال الفلاحين واستنزاف قواهم لمصلحتها ، وحاولت الاستيلاء على أراضي الميري عن طريق الوقف الذري وغيره من الوسائل .

٣ - نظام المالكانة ، أي نظام التزام الأرض مدى حياة الملتزم . ومعنى ذلك أن الملتزم لم يعد ملتزماً لمدة محددة من الزمن ، بل أمسى ملتزماً مدى الحياة ،

أي أن أسلوب المالكاة اقترب كثيراً من نظام الملكية الشخصية بما في ذلك حق ارث المالكاة . ويرجع نفوذ آل العظم في بلاد الشام في أواسط القرن الثامن عشر إلى حصولهم على أراض ، وسط سورية ، على شكل المالكاة . ولا بد من القول أن المالكاة كانت خطوة إلى الأمام ، إذ أن صاحب المالكاة لم يكن كالملتزم مضطراً إلى الإسراع في ابتزاز أموال الفلاحين قبل أن يعمل بتنفيذ آخر محله . فقد كان مطمئناً إلى أن الأموال ستصل إليه ، وليس هنالك من منافس له في استثمار الفلاحين .

ومع حلول القرن التاسع عشر وبفضل عوامل داخلية وخارجية أخذت أراضي الميري تتحول إلى ملكية خاصة كرسستها سلسلة من القوانين صدرت في خمسينيات القرن التاسع عشر وفي مقدمتها قانون الأراضي لعام ١٨٥٨ . وجدت في القرن التاسع عشر أربعة أصناف رئيسية للملك هي :

١ - الملكية المشاعية للأرض (٧) .

هذه الملكية الفلاحية أو القبلية القائمة على الشيوع تعرضت للاستيلاء عليها من مراكز القوى العصبية أو السلطة الحاكمة ، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

٢ - الأراضي الخاصة أو الملك الصرف .

وهذه تنقسم بدورها إلى صنفين :

أ - الأراضي الخاصة المملوكة من الأقطاعيين من أمراء وارسقراطيين وأصحاب عصبية ومن كبار رجال الدولة وبعض أغنياء المدن .

ب - الأراضي الفلاحية وهي ملك الفلاحين الأغنياء والمتوسطين وبعض الفقراء .

وبموجب قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨ (٨) قُسمت الأرض المملوكة التي يتصرف بها صاحبها كيف شاء ، إلى أربعة أقسام :

- العرصات .

- الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية وملكت تملكاً صحيحاً ليتصرف بها أصحابها كما يشاؤون .

- الأراضي العشرية : التي وزعت وملكّت أيام الفاتحين .
- الأراضي الخراجية : وهي الأرض التي تقرر ابقاؤها في أيدي أهاليها الأصليين من غير المسلمين .

كانت حيازة الأرض تجري بطرق مختلفة أهمها : شراء الأرض بأسعار رخيصة ، وأحياناً بالحيلة من الفلاحين الذين حل بهم الخراب ، إحياء الأرض الموات ، أو الاستيلاء بالقوة أو عن طريق الخداع على أراضي الفلاحين أو المالكين الآخرين .

ففي خططه أورد مؤرخ الشام محمد كرد علي الأساليب المتعددة لاستيلاء الأسر الغنية المتنفة في المدن على القرى (٩) .

وساق « المحبي » في « خلاصة الأثر » (١٠) قصة أحد المرابين في القرن الحادي عشر الهجري وهو المشهور « بشقلبها » « من ذوي البيوت بدمشق الذين خرج منهم علماء وفضلاء . . . نشأ في مبدأ أمره يبيع الحرير بحانوت قرب باب من أبواب جامع بني أمية . ثم نما حاله وأثرى . . . » وبعد أن ذكر المحبي الوظائف التي تقلدها قال : « وبقي يعامل الفلاحين واشتهر بالربا وبلغ فيه مبلغاً ليس وراءه غاية ، وكان إذا استحق ماله على الدائن يغلظ عليه في طلبه ، ويقول لا سبيل إلا أن تعطيني مالي أو « تشقلبه » . وهذه عبارة جارية على ألسن العوام ، يقولون شقلب ماله أي رابح فيه مرة ثانية فكان منهم من يعطيه ماله ومنهم من يرابحه وبذلك عرف « بشقلبها » وجمع كنوزاً نفيسة وأملاكاً وعقارات » .

٣ – الأراضي الوقفية :

قسمت الأوقاف بموجب المادة الرابعة من « قانون الأراضي » لعام ١٨٥٨ باعتبار ماهيتها الى :

- أوقاف صحيحة وهي ما كانت ملكاً صرفاً فوقفه أصحابه ، وهي المعروفة بالأوقاف الذرية (الأهلية) ، والتي يعود الانتفاع بها لأفراد العائلة التي أوقفها أصحابها .

— أوقاف غير صحيحة وهي أراض أميرية رصد ريعها أو مرتبها لجهة خيرية .

مع كثرة المصادرة للمُقالين من وظائفهم في القرن الثامن عشر لجأ المتنفذون من الحكام وأصحاب الثروة إلى نقل أموالهم وما استغلوه أو نهبوه من جهد المنتجين في المدينة والريف إلى مؤسسات الأوقاف الذرية (الأهلية) ، وأناطوا مهمة الاشراف والادارة بأقربائهم فضمنوا بذلك مورداً ثابتاً لهم ولذرائعهم من بعدهم وحافظوا بذلك على الثروة التي نهبوها في الأصل بحكم موقعهم في جهاز السلطة الاقطاعية . وهكذا فعملية الوقف الذري (الأهلي) هي شكل من أشكال الاستغلال الاقطاعي ووسيلة لجأ إليها المتنفذون لحماية «ثرواتهم» في صراعهم بعضهم مع بعض ومع السلطة المركزية حول ملكية الأرض وضمان الثروة .

أما الوقف الخيري فان وارداته صرف قسم كبير منها على أعمال الخير .

٤ — أراضى الدولة أو الأملاك الأميرية أو الميري وهي الأرض الزراعية التي تكون ملكية رقبته عائدة للدولة ، وحق التصرف يعود للأفراد . وقد تعرضت هذه الأرض لعملية الاستيلاء على أقسام كبيرة منها لمصلحة المتنفذين وأصحاب السطوة . . . عندما حكم السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) اعتبر البراري الواسعة في الشام والعراق والجزيرة أرضاً مواتاً وعزم على احيائها ، بواسطة الدولة ، لتكون ملكاله بحكم (من أحيأ مواتاً فهي له) . وعمل لأجل هذه الغاية ديواناً خاصاً . . . ولما أتى السلطان عبد الحميد أسس لهذه الأراضى ديواناً أسماه (بزينة خاصة نظارة سى) . وجعل له فرعاً في كل بلد يوجد في برها أراض موات سماه ادارة الجفتلك الهمايوني . وبعد عزل عبد الحميد (١٩٠٩) دخلت أملاكه في حوزة الدولة وأطلق عليها الأملاك المدورة ثم الأملاك الأميرية . وكانت مساحة « أملاك » عبد الحميد في بلاد الشام تقدر بنحو (فقط ١٥ مليون دونم لا غير) .



في عام ١٨٣٢ احتل ابراهيم باشا بن محمد علي باشا حاكم مصر ولايات بلاد الشام ، دون مقاومة تذكر من الأهالي الذين كانوا مستعدين لاستقبال

أي فاتح ، بعد أن أرهقتهم الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومة العثمانية على أثر الحرب الروسية - التركية (١٩٢٨ - ١٩٢٩) من أجل ملء خزائنها الفارغة . أما مقاومة عكا لابراهيم باشا فانها لم تكن من أهالي البلاد بل من جيش المرتزقة العامل تحت امرة عبد الله باشا والتي عكا .

لقد أضعفت ثورة حلب ١٨٢١^(١٢) السلطة العثمانية في أحد مراكزها الرئيسية ، وفي نقطة هامة من نقاط ارتكازها في بلاد الشام وما بين النهرين . وهذا ما مهد السبيل أمام ابراهيم باشا لفتح سورية دون عناء . كما أن ثورة العامة الدمشقية في أيلول ١٨٣١^(١٣) كانت عاملاً آخر في فتح أبواب بلاد الشام أمام ابراهيم باشا .

في البدء رضي معظم الأهالي عن الادارة المصرية لأنها أنقذتهم من بطش الولاة وهمجيتهم ، رضوا بها لأنها أزالّت عنهم كابوس العساكر العثمانية التي كانت ترتكب الفظائع وتستحل الحرمات وتتصارع فيما بينها في الأسواق والأزقة مخربة مدمرة ومعطلة دولاب العمل . لقد رأى أهالي الشام في الجيش المصري جيشاً منظماً يدفع أفرادَه ثمن ما يأخذون ويوصي قائده وضباطه الجنود باحترام الممتلكات والأموال والقوانين المفقودة في العهد العثماني .

أجرى ابراهيم باشا الاصلاح الاداري والاقتصادي وأبطل المصادرات ونظم جباية الضرائب وأصلح القضاء على النمط البورجوازي الفرنسي وكافح الرشوة ، كما ساوى بين الجميع أمام القانون . وسعى لرفع قيود المجتمع الاقطاعي الشرقي عن فئات من السكان .

وكما جرى في مصر ، سعى ابراهيم باشا إلى إقامة المركزية في بلاد الشام وتقليص الاضطهاد الاقطاعي وبناء الأسس الأولى للعلاقات الرأسمالية في حوض أسلوب الانتاج الاقطاعي^(١٤) .

ولا يتسع المكان هنا للحديث عن عوامل النعمة على الحكم المصري ، واضطراره تحت ضغط الدول الأوروبية للانسحاب من بلاد الشام بعد عشر سنوات . ما نريد الإشارة إليه هو أن الحكم المصري (١٨٣٢ - ١٨٤٠) أدى

بإجراءاته المتنوعة إلى خلخلة النظام الإقطاعي العثماني ومهد الطريق أمام الإصلاح في الدولة العثمانية^(١٥) .

فالإصلاحات الفوقية (التنظيمات) الصادرة عن السلطة العثمانية ، والمتمثلة بخط شريف كلخانة ١٨٣٩ والخط الهمايوني ١٨٥٦^(١٦) جاءت لتنسف الغطاء الشرعي القانوني للاستبداد الإقطاعي الشرقي ولتفسح المجال أمام القوى الجديدة المستنيرة داخل الدولة العثمانية لكي تنطلق وتتحرر معتمدة على هذا الأساس الشرعي القانوني لمقاومة بعض أسباب التخلف والتأخر . ويبدو ذلك واضحاً من إحدى عرائض هذه القوى الجديدة المرسلة إلى السلطان اثر صدور خط كلخانة عام ١٨٣٩ جاء فيها^(١٧) :

«...إننا تشرفنا بمنشور العدالة والرحمة ورفع البدع والمظالم والتكاليف الشاقة غير المرضية وسخرة الدواب والمبايعات بدون أثمان مثلها وسائر ما يؤدي إلى الخسارة وضيق الحال علم الرعايا . وانه بعد الآن ما بقا يؤخذ من أحد الرعايا لا مبايعات ولا سخرة دواب ولا تكاليف ولا مظالم ولا مغارم ، بل تكون الرعاية فايزين بالرفاهية حايزين مرتبة الراحة مع حفظ التاموس ساعين بتوسيع المعاشات والزراعات » .

تميزت حركة الإصلاح بمراحلها الأولى (١٨٣٩ - ١٨٥٦) بإصلاح النظم الإدارية والمالية والحقوقية والعسكرية والتربوية . وضمنت القوانين الجديدة الصادرة في المرحلة الثانية (١٨٥٦ - ١٨٧٠) أسس التطور الرأسمالي المرتبط بالغرب الأوروبي . وأخيراً تمكنت جمعية تركيا الفتاة في سنة ١٨٧٦ من إصدار الدستور (القانون الأساسي للدولة العثمانية) ، الذي عرف باسم «المشروطية» ورمى إلى القضاء على الحكم المطلق والسير بالإصلاح إلى الأمام . ولكن السلطان الجديد عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) عطل الدستور وحل مجلس المبعوثان (البرلمان) وأبعد مدحت باشا الصدر الأعظم ، صاحب اليد الطولى في وضع الدستور^(١٨) . وهكذا انتهت حركة الإصلاح ، وأقام السلطان عبد الحميد حكماً أوتو فراطياً مطلقاً ، واضطهد الحركة البورجوازية الليبرالية ، وأرهب الأقليات القومية وبخاصة الأرمن ، واتبع سياسة الجامعة الإسلامية بهدف السيطرة على العالم الإسلامي تحت ظل خلافته^(١٩) . وسعى

للإستفادة من التناقضات القائمة بين الدول الكبرى الطامعة بالدولة العثمانية وهي روسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وآخر بذلك انهيار الدولة العثمانية لفترة من الزمن ، تحولت فيه الدولة العثمانية إلى شبه مستعمرة للدول الأوروبية الكبرى .

وفي عام ١٩٠٨ قامت جمعية الاتحاد والترقي بانقلاب على عبد الحميد وأعادت الحكم (الشكلي) بالدستور المعطل منذ عام ١٨٧٦ وحكمت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ ، التي أدت إلى زوال الحكم الاقطاعي العثماني عن الأقطار العربية ومجيء الاستعمارين البريطاني والافرنسي باسم الانتداب .

لم تؤد الاصلاحات العثمانية (التنظيمات) ذات الطبيعة البورجوازية الليبرالية إلى الانتقال من نمط الانتاج الاقطاعي الشرقي الى نمط انتاج رأسمالي معين ، بل ان التغيير جرى على صورة الانتقال من أحد نماذج العلاقات الاقطاعية العثمانية (التيمار ، الالتزام ، المالكانة) إلى شكل جديد لتلك العلاقات العثمانية يتناسب والضغط العالمية في عصر انتقال البشرية من الاقطاعية الى الرأسمالية، ويعبر داخلياً عن مستوى تطور القوى المنتجة المتمثلة في ضعف التطور الرأسمالي الذاتي وتغلف القوى المنتجة .

هذا الانتقال عبّر عنه قانون الأراضي ١٢٧٤ هـ - ١٨٥٨ م ، الذي جعل تطور العلاقات الاقطاعية في حضيض نمو الرأسمالية الهامشية والتابعة للغرب الاستعماري ممكناً بصياغة قواعد الملكية الاقطاعية الجديدة .

لهذه الظاهرة تأثير واضح في حركة النهضة العربية ، أو بالأصح في أحد أسباب تعثرها . فقد اصطدمت حركة النهضة العربية منذ قيامها بواقعتين بارزتين :

— الواقعة الأولى تجلت ، كما رأينا ، في بطء وتيرة تطور العلاقات الجديدة الرأسمالية وهيمنة الاقطاعية التي رسخت أقدامها بشكل جديد .

— الواقعة الثانية تكمن في تزامن نمو العلاقات الرأسمالية داخلياً مع الغزو الاستعماري الذي دفع هذه العلاقات عن طريق مشاريع الرأسمال الأجنبي

من جهة ودمر عملية التطور الرأسمالي ذاتياً من جهة أخرى بسبب سيطرته على السوق الداخلية واخضاعها لآلية تطوره في الاستثمار .



حتى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن التمايز الاجتماعي واضح المعالم في أرياف بلاد الشام ، وكذلك في بلاد ما بين النهرين . ولم يكن ذلك يعني عدم وجود فئات اجتماعية في الريف متفاوتة الدرجات في كيفية حصولها على الغذاء والملابس والسكن ، ولكن التمايز في القرية لم يكن شاسعاً بين شيخ القرية وفلاحها والسبب ان القسم الأكبر من الريع العقاري المتمثل في الضريبة (الخراج ، العشر ، وكذلك الجزية على أهل الذمة) ذهب الى صناديق وخزائن ومستودعات الطبقة الاقطاعية الحاكمة المقيمة في المدن . وقد أدت حركة التنظيمات (الاصلاحات) في منتصف القرن التاسع عشر ، وخاصة صدور قانون الأراضي ١٨٥٨ وقانون الطابو ١٨٦١ ، الى سير عملية التمايز الاجتماعي بخطا سريعة في النصف الثاني من القرن العشرين . وجاء الاحتلال الاستعماري الفرنسي والبريطاني لبلاد الشام والعراق ليتابع بسياسته عملية التمايز الاجتماعي بين من يملكون ولا يعملون ومن يعملون ولا يملكون ، مع وجود فئات وسيطة تملك وتعمل في آن واحد .

لقد تبلور التركيب الاجتماعي في الأرياف في منتصف القرن العشرين على اعتبار صدور قوانين الاصلاح الزراعي في عدد من الأقطار العربية . وهذا التركيب الاجتماعي هو في الواقع حصيلة عملية اقتصادية اجتماعية سياسية امتدت زهاء قرن من الزمن . ثم جاءت قوانين الاصلاح الزراعي في أواخر الخمسينيات والستينيات في بعض الأقطار العربية لتدخل ، بالاضافة الى تأميمات الرأسمال الكبير ، سلسلة من التغيرات على هذه البنى الاجتماعية دون أن تبدلها تبديلاً جذرياً .

لقد تألف التركيب الاجتماعي لسكان الأرياف السورية قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي في أواخر الخمسينيات من الفئات التالية (٢٠) :

— الفلاحون « المحاصصون » ، الذين عملوا مجبرين ك (شركاء)
مرابحين أو خمّاسة في أراضي ملاك الأرض .
— فلاحو أراضي أملاك الدولة ، الذين عملوا في أنماط ثلاثة تابعة لأملاك
الدولة . . .

— العمال الزراعيون (المتجولون) وهم لم يملكوا أية وسيلة للإنتاج ولكنهم
أحرار في تجوالهم وترحالهم وخضعوا لاستثمار الاقطاعيين والفلاحين الأغنياء
وأصحاب الاستثمارات الرأسمالية التي كانت تشق طريقها الى عالم الحياة
الزراعية .

— الفلاحون الفقراء (أصحاب الملكيات الصغيرة) ، التي لم تكف
لعاشتهم ، فاضطروا إما للعمل في أراضي الفلاحين الأغنياء ، أو للذهاب الى
المدينة وبيع قوة عملهم .

— الفلاحون البدو ، أي البدو الذين تحضروا وتركوا الخيام واحترفوا
الزراعة مع تربية المواشي . وعمل هؤلاء لدى كبار الملاك ، وفي أراضي
أملاك الدولة ، وتمكن بعضهم من حياة بعض الأراضي ، وأخذ بعضهم يعمل في
العمل المأجور في الزراعة مع انتشار الأسلوب الرأسمالي في هذا القطاع .

— الفلاحون المتوسطون ، الذين ملكوا أرضاً تكفيهم للعيش وسد الحاجات
المواضعة في الريف . ولم تكن هذه الفئة مضطرة معاشياً للعمل في أراضي
الغير أو في المدينة ، وتمتع الفلاحون المتوسطون بنفوذ لا بأس به في الريف ،
وتنافسوا في كثير من الأحيان الفلاحين الأغنياء .

— الفلاحون الأغنياء وقد ملكوا مع الفلاحين المتوسطين ٣٣٪ من
الأراضي ، والفلاح الغني أو بالأصح مالك الأرض الصغير ، لا يعمل عادة
بيده ، بل يقوم بتشغيل الفلاحين الفقراء أو العمال الزراعيين في أرضه وتحت
إشرافه المباشر . وهو لا يختلف عن الاقطاعي في شيء الا في نمط معيشتة
البسيطة في الريف وفي عدم قدرته على البذخ .

— البدو وقد شرعوا في الاستقرار النسبي في عهد الانتداب الفرنسي .
وخفت حدة الهجرات البدوية من شبه الجزيرة العربية الى بادية الشام . كما

ان ظهور الحدود الانتدابية وتقسيم البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى حدّ من تنقل البدو ودفع بأقسام منهم إلى حياة الاستقرار بعد أن تمكنت سلطات الانتداب من ردع غزوات البدو المزدهرة أيام العثمانيين على « مناطق العمورة » . وقد تمّ في أواسط الستينيات استقرار من بقي من البدو في القرى والمزارع بفضل سياسة التوطين والتغيرات الجارية آنذاك .

هذه هي الفئات الفلاحية ، التي سكنت في الأرياف وكان لها تراثها العام المشترك ، إلى جانب تراث خاص بكل فئة من هذه الفئات ، وقام كاتب هذه الأسطر بدراسة جوانب رئيسية من هذا التراث الفلاحي معتمداً ، بالدرجة الأولى ، على الدراسات الميدانية في مختلف أنحاء الريف السوري . وتمّ هذا الأمر بفضل مساعدة الاتحاد العام للفلاحين في سورية ، الذي قام بنشر هذه الدراسات في إطار تاريخ المسألة الزراعية وحياة الفلاحين .

لقد أدت العلاقات الاقطاعية ، في مناطق وجودها على الأرض العربية ، وطرائق الاستثمار المختلفة ، إلى شطر المجتمع في الريف إلى شطرين : شطر المالكين وشرط الفلاحين المربعين . ولم تسمح الأحوال المادية والاجتماعية للفلاحين المحاصصين (المربعين) بالاتصال والاحتكاك بمجتمع غير مجتمعهم . فالقطاعي يسعى جاهداً لابقائهم معزولين عن العالم حتى يبقوا أسرى التسلط الاقطاعي ، وهذه العزلة الاجتماعية أدت إلى تكون شخصية خاصة لهؤلاء الفلاحين المربعين . هذه الشخصية وليدة البيئة المادية التي أحاطت بهم منذ أجيال ، فالفلاح المربع الذي لم يملك من حطام الدنيا شيئاً ، والذي رأى في كل ساعة عياله مهددة بالجوع والتشرد ، هذا الفلاح الذي لم يعرف الطمأنينة والسعادة ، تتكون لديه نفسية خاصة هي حصيلة أحواله المعاشية . وكان الفلاح المربع يرى الفرق الشاسع بينه وبين الاقطاعي « صاحب الأرض » ، الذي يعامله معاملة « السيد » لعبده ، فتنحط نفسيته إلى مستوى نفسية العبيد .

... إن كنز القناعة الذي لا يفنى ، هو الكنز الوحيد الذي ناله الفلاح المربع من خيرات هذه الدنيا ، فالقناعة هي ملكيته الوحيدة . ولهذا كنت ترى الفلاح المربع يقنع بالقليل ، القليل جداً ، من خيرات الأرض ، وبعدها تتيسر

له مؤنته من البرغل والحنطة أو الذرة وبعض الضروريات الأخرى ، يكتفي بما تيسر له ، فينام أو يسهر مطمئناً قانعاً . فالأيام التي كان يقضيها الفلاح المربع عاطلاً عن العمل تفوق عدد أيام العمل . أما ساعات الفراغ الكثيرة فانه كان يقضيها ساهياً بالمضافة ، وكثيراً ما كان يفترش التراب في الشمس مستسلماً لقدره (٢١) .

رافق هذا الخمول الجسمي المفروض على الفلاح المربع خمول فكري أسهم في تكوينه أيضاً الاقطاعي ودولته ، اللذان قاوما تأسيس أية مدرسة في قرى الفلاحين المربعين ، فانتشرت الأمية ، وانتشرت معها الخرافات والأوهام و . . . إن هذا الجو الاجتماعي الذي أحاط بالفلاح منذ ولادته قاده إلى تعود الخضوع والخنوع لمشيئة (سيده) صاحب الأرض . وإذا فكر أحد الفلاحين المربعين بالتمرد ، ودافع لاسترداد كرامته المسلوبة ، فان مصيره الجلد والجوع ، حتى الموت .

إن الخضوع والخنوع المفروضين فرضاً على الفلاح والافتقار إلى عزة النفس ، ولدت عند الفلاح المربع كثيراً من النقائص الاجتماعية مثل الكذب والسرقة والرياء والاحتيال والنفاق . . . الخ . وهذه الظواهر هي بنت علاقات العبودية التي يحياها الفلاح في ظل النظام الاقطاعي ، إذ أن أخلاق الناس ونفسياتهم هي ، من بعض الجوانب ، انعكاس لواقعهم الاقتصادي والاجتماعي الذي يحيونه . وإذا تغير هذا الواقع فلا بد أن تتغير مع الزمن الأخلاق والعادات المرتبطة بذلك الواقع .

يروى المهندس الزراعي حليم نجار عام ١٩٤٩ الواقعة التالية (٢٢) : في منطقة معرة النعمان بلدة صغيرة فقيرة تدعى « كفر نبل » يملك أرضها أهلوها ، بينما تسود الملكيات الكبيرة الاقطاعية في سائر القرى . إن أخلاق سكان هذه القرية تلفت النظر : فالنشاط والمثابرة على العمل ، والطموح والارتباط بالأرض ، مع عزة النفس وكرم الأخلاق وصدق المعاملة ، كل هذه صفات كانت مجسمة في سكان هذه القرية المحررة من الاستثمار الاقطاعي ، بخلاف الحالة مع سكان القرى المجاورة ، الذين لا يختلفون عنهم ديناً أو علماً أو جنساً .

ويورد المهندس الزراعي حليم النجار واقعة أخرى (٢٣) من قرى عكار في شمالي لبنان حيث وجد البون الشاسع بين فلاحي القرى الخاضعة للاقطاعية وفلاحي القرى المالكين لأرضهم . فالقرى الاقطاعية أشبه ما تكون بالبوادي في حين تدب الحياة بنشاط في القرى الأخرى .

ولكن صفة معروفة عند الفلاحين المرابعين ، كانت تشاركهم فيها فئات عدة من الفلاحين غير المرابعين ، وهي ضعف الطموح ، وعدم الاهتمام بالمستقبل على قاعدة « القناعة كنز لا يفنى » . وقد أصبح هذا « الكنز » الذي امتلكه الفلاح مظهراً من مظاهر التدين والتقوى . أما التقشف فيعني في نظر الفلاح الزهد في الدنيا للتمتع بخيرات الآخرة ، تاركاً « نعيم الدنيا » للفئات المستغلة والمسيطرة .

لقد كانت الدعوة للقناعة دعوة صالحة يوم كانت تقاوم الطمع بأموال الغير، وكانت الدعوة الى التقشف أمراً مستحباً يوم كان القصد منها عدم الانهماك والافراط في ملذات الجسد . أما أن تتحول الدعوة إلى القناعة والتقشف من مقاومة الطمع والوقوف في وجه الملذات الى « الاكتفاء » بما قسم للفلاح ، فمسألة فيها نظر ووجهة النظر فيها تتجلى في الدور الذي قام به دعاة الايديولوجية الاقطاعية ، ومن ثم الاستعمار ، للترويج لأمثال هذه الدعاوات ، كالقول مثلاً : « فلاح مكتفي سلطان مختفي » .



تتربع ، على الضفة الاجتماعية المقابلة لضفة الفلاحين المرابعين « الفئة النقيض » للشرائح الفلاحية من كبار الملاك (الاقطاعيين) وصغارهم ، الذين لم يكن معظمهم من سكان الريف، ولكنهم استأثروا بقسم كبير من انتاجه دون أن يقدموا أي جهد .

لقد مرّ التوسع في الملكية العقارية الاقطاعية بين صدور قانون الأراضي ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٨ م ، ورديفه قانون الطابو ١٢٧٥ هـ ، وصدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم ٨٨ لعام ١٩٦٣ ، بثلاث مراحل ، هي :

١ - العقود الأخيرة من الحكم الاقطاعي العثماني : في هذه المرحلة ، أخذت تتكون الطبقة الاقطاعية (الجديدة) بعداستيلائها على أراض واسعة وتسجيلها باسمها . وقد بلغت عملية تسجيل الأرض باسم أرباب الوجاهة والنفوذ من كبار الموظفين العسكريين والمدنيين ورجال الدين وأصحاب السطوة أوجها في سنوات الحرب العالمية الأولى . وقد استغل هؤلاء فقر الفلاحين وعجزهم عن دفع الضرائب من جهة ، ورغبتهم في عدم ارسال أبنائهم الى ساحات القتال ، لكي يشتروا الأرض من الفلاحين بصورة شكلية أو بأسعار زهيدة وتسجيلها بأسمائهم .

٢ - مرحلة الانتداب الافرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٣) : وفيها رسخت فرنسا ، حق الملكية الخاصة للأرض ، وأسهمت في توسيع مساحة الملكية الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، كما جرى نهب واضح لأموال الدولة . وفي هذه المرحلة تبلورت الطبقة الاقطاعية وصارت واضحة المعالم .

٣ - عهد ما بعد الاستقلال (١٩٤٣ - ١٩٥٨) : وكان في أوائله استمراراً لعهد الانتداب الفرنسي من حيث مساندة الطبقة الاقطاعية التي صارت الطبقة الحاكمة بتحالفها مع البورجوازية ، ودعم ملكيتها الكبيرة .

على أعتاب صدور قانون الاصلاح الزراعي في ايلول ١٩٥٨ وجد في سورية نحو ٨٠٨٨ مالكا كبيرا (٢٤) .

كوّن الاقطاعيون فئتين مختلفتين هما : الاقطاعيون الكبار ، وقد تحدروا من أصل عربي أو تركي أو كردي ، والاقطاعيون الصغار الذين لم يتميزوا كثيراً عن الفلاحين الأغنياء من حيث الملكية مع اختلاف في السكن . فغالباً ما كان صغار الملاك من سكان المدن ويعتمدون على مورد آخر غير الأرض . ومع مطلع القرن العشرين ، والانتشار الواسع للعلاقات « السلعية النقدية » أخذت تتشكل طبقة اقطاعية على صفة بالتجارة والتجار ، كما أن قسماً من التجار أخذ يطمع في الاستيلاء على الأراضي والدخول إلى حد ما في صفوف الاقطاعيين .

تركت العلاقات الاقطاعية في نفس الاقطاعي وأخلاقه أثراً لا يقل وضوحاً

عن أثرها في حياة الفلاح المربع وأخلاقه . فالاقطاعي سكن داراً فخمة في المدينة بعيداً عن أرضه ومزارعه ، وأوكل أمر إدارة الأرض إلى وكيل يتحكم بالقرية ومرابعيها . وكان الاقطاعي على جهل بالزراعة وإدارتها ولا تراه في القرية إلا في موسم البيدر ، فيجيء لمقاسمة الفلاحين المربعين المحصول وسرقه أتعابهم (٢٥) .

كما أن « حق » اللا ملكية الذي « تمتع » به الفلاح المربع جعل منه فلاحاً من طينة خاصة وطبعه بأخلاق معينة ، كذلك فإن « حق » ملكية الأرض ، الذي تمتع به الاقطاعي خلق في نفسه روح الاستعلاء والعجرفة والتكبر عن العمل والاستهتار بالأموال وصرفها بسبب وبدون سبب . فما دام لم يتعب ويعرق في الحصول على هذه الأموال ، كان يصرفها بلا حساب .

عاش الاقطاعي منذ صغره محاطاً بالخدم والحشم والعناية الزائدة وربي في بيته تربية جعلته يشعر بنفسه وكأنه محور الكون ، وكأن الخلق إنما خلقوا ليعدموا حضرته ولينفذوا أوامره . فالبيك أو الآغا كان يُربي على الكسل والخمول واحتقار العمل . فهو يركب الخيل ويصطاد الغزلان ويعتدي على نساء الغير ، وغيره يحرق الأرض ويقدم له خيراتهما .

كما أنه احتقر العلم إلا فيما ندر . وهناك قصة طريفة رواها المهندس الزراعي حليم نجار في كتابه « تراثا الاجتماعي وأثره في الزراعة » يمثل عقلية الآغا الذي أرسل ابنه إلى المدرسة ، وجاء يوماً لزيارته فرأى ابنه يلعب « التنس » ويجري هنا وهناك وراء الكرة والعرق يسيل من جبينه . فصاح الآغا بالمدير قائلاً : أنا لا أريد من ولدي أن يقوم بهذا العمل المضني ، فاستأجروا ولداً آخر يركض وراء الكرة بدلاً منه وأنا أدفع أجرته .

وما دام الاقطاعي نشأ على عادة احتقار العمل وعلى روح السيطرة واستعباد الغير واضطهادهم وإهانتهم ، فهو بالضرورة لن يهتم بالقضايا العامة ولا بالخدمة العامة أو التضحية في سبيل المصلحة العامة ما دامت « العامة » تشمل الفلاحين الذين هم في نظره أدنى من طبقته .

كان لسكن الاقطاعي في المدينة بدون عمل وبالاسلوب الذي تحدثنا عنه أثر في زيادة مصروفه فأدى هذا إلى إفلاسه الدائم ، إذ كان الافلاس صفة من صفات هذه الطبقة الطفيلية ، ولسان حالها يقول :

الله يعلم والأيام شاهدة أتا كرام ولكننا مفاليس



رب سائل يتساءل : لماذا هذا التقسيم للأمة وتأليب بعضها على بعض وكشف ما في تاريخها من سلبيات ؟

ونسارع إلى القول بأن هذا التقسيم موجود منذ أن وجد مستغلون ومستغلون ، وليس هناك عملية ابتداء أو اقحام لأفكار معينة . ولكن لا بد في ختام هذا البحث من ابداء الملاحظات التالية :

— مما لا ريب فيه أن للطبقة الاقطاعية أو بعض منها جوانب إيجابية نذكر منها على سبيل المثال « روح الفروسية » ، التي تحلّى بها بعض منهم . وهذه الروح تضرب بجذورها في أعماق تاريخنا ، وهي ما تفتقده الفئات الطفيلية الحالية في عصر المجتمع الاستهلاكي .

— لا يجوز وضع جميع « كبار ملاك الأرض » في سلة واحدة . فثمة اقطاعيون تحلّوا بأخلاق يفخر بها التاريخ ، على الرغم من استثمارهم للفلاحين . كما أن هناك فروقاً في السلوك والمفاهيم والمواقف بين الاقطاعيين الأغوات وبين ملاك الأرض من أفندية المدن .

— إن التراث القومي ، بمفاخره ، هو بخطوطه العامة انتاج الفئات الاجتماعية المنتجة بسواعدها وأدمغتها من الفلاحين والحرفيين و « أهل القلم » مثقفي زمانهم ، وهم الأكثرية الساحقة من الأمة ورمز بقائها .

— التراث يضم بين جوانحه المتناقضات المعبرة عن تناقضات المجتمع الذي أفرز ذلك التراث . وتراث الحركة الفلاحية العربية لا يخرج عن هذا الاطار . فإلى جانب الخنوع للمستغلين ومصانعتهم خوفاً من بطشهم ، نجد تراثاً ثورياً يمتد عبر عصور التاريخ العربي الاسلامي ، نهض فيه الفلاحون للنضال

تحت رايات ذات ألوان متعددة ولتحقيق غايات متنوعة أتى في مقدمتها تخفيف
وطأة الاستثمار والاستغلال ..

— بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في عدد من الأقطار العربية ودخول
المنطقة العربية في دائرة السوق الرأسمالية العالمية، تجري حالياً عملية تغيير
في البنى الاجتماعية في الريف والمدينة • ويحل تدريجاً تراث « جديد » لا يزال في
طور التفاعل والتبلور تتجاذبه عوامل متعددة داخلية وخارجية ولا يمكن
بوسائلنا البسيطة تقدير أبعاد هذا التغير ومداه •



□ الحواشي :

- ١ - انظر ، رافق عبدالكريم: « بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت ١٦١٥-١٧٩٨ » .
دمشق ١٩٦٧ • العطار نادر : « سورية في العصور الحديثة » دمشق بلا تاريخ .
- ٢ - قسطنون وديع عبدالله : « الافرنج في حلب في القرن الثامن عشر » • حلب ١٩٦٨ ، ص (٢٢) • ونقلها أيضاً :
كرد علي محمد : « خطط الشام » • دمشق ١٩٧٧ ، ج ٢ - ص ٢٨٣ •
- ٣ - راجع حول القوى العسكرية بحثاً مفصلاً لرافق عبدالكريم - ص ٦٩-٧٨ •
- ٤ - الغزي كامل : « نهر الذهب في تاريخ حلب » ، حلب - المطبعة المارونية - ج ١ - ص (٢٣) •
- ٥ - تاريخ حسن آغا العبد ، حققه يوسف جميل نعيسة ، دمشق ١٩٧٩ - ص (٥١) •
- ٦ - راجع « رافق » ص (٣٦٥) وما يليها • • ناصر الدين سعيدوني : « النظرة في اراضي الميري ببلاد الشام
انشاء العهد العثماني » • في المتمر الدولي الثاني لتاريخ « بلاد الشام » • الجزء الاول ، دمشق ١٩٧٨ -
ص (٤٠٣-٣٥٧) •
- ٧ - حول هذه الملكية وتاريخها انظر : الدوري عبدالعزيز : « مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي » • بيروت ١٩٦٩ -
ص ١٢٩ وما يليها •
- ٨ - انظر النص الكامل لقانون الاراضي العثماني في : الدستور - المجلد الاول - ترجمه عن اللغة التركية الى
العربية : نوفل افندي - نعمة نوفل ، بيروت ١٣٠١ - ص (١٤٠-١٦١) •
- ٩ - انظر تلك الاساليب في : كرد علي محمد : « خطط الشام » ج ٤ - دمشق ١٩٧٨ - ص (١٥١) •
- ١٠ - المحبي : « خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر » - دار صادر بيروت - بلا تاريخ ، المجلد الاول - ص (١٢٣) •
- ١١ - انظر : الشهابي مصطفى ، من مقال له في مجلة المشرق البيروتية - العدد ٥٧ ، ١٩٣٢ - ص (٤٤٤-٤٤٥) •
- ١٢ - انظر تفاصيل هذه « الثورة » في : الغزي • •
- ١٣ - تفاصيل هذه الثورة تقرا في : حنا عبدالله : حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر •
بيروت ١٩٨٥ - ص (١٨٥-٢٣٣) • وفي هذه الدراسة ثبت بالمصادر القديمة •
- ١٤ - حول دور ابراهيم باشا وحكمه في سورية راجع :
- الغزي • • ج ٣ - ص ٢٦٢ وما يليها •
- « حسر الشام عن تكبات الشام » • مؤلف مجهول - مصر ١٨٩٥ - ص ٢٨ وما يليها •
- « المحفوظات الملكية المصرية » نشر أسد رستم ، المجلد ٣ •

— *Geschicht der Arabey, von den Anfaengen bis « Zur Gegenwart »* Bd. 4. Berlin 1931, S. 43.

١٥- حول التفاصيل انظر : حنا عبدالله : « تاريخ الفلاحين في الوطن العربي » - المجلد الثالث ، العصر الحديث « المسألة الزراعية والحركات الفلاحية من الاحتلال العثماني حتى الاستعمار الفرنسي » • اصدار الاتحاد العام للفلاحين - دمشق بلا تاريخ - ص (١٢٢-١٢٣) •

١٦- راجع حول التنظيمات :

— Scheben Thomas : « Verwalf ungsreformen der fruchen Tanzimatzeit Gesetze, Massnahmen, Aus Wirleungen » - Peter Lang Frankfurt am Main 1991, S. 255 ff.

١٧- ناسف لسقوط اسم هذا المصدر من أرشيغنا •

١٨- العصري ساطع : « البلاد العربية والدولة العثمانية » ، بيروت ١٩٦٥ - ص ١١٠ وما يليها •

19— Kayali Hasan : « Greater Syria under Ottoman Constitutional Rule: Ottomanism, Arabism, Regionalism » in: « The Syrian Land in the 18th and 19th Century », Stuttgart 1992 - P. 27-42.

٢٠- هذا التصنيف وصلنا اليه بفضل الدراسات الميدانية وأدبيات ذلك العصر • انظر على سبيل المثال : عباس عبدالهادي : « الإصلاح الزراعي في سورية » ، دمشق ١٩٦٢ •

٢١- النجار حليم : « تراثنا الاجتماعي وأثره في الزراعة » بيروت ١٩٤٩ - ص ٤٨ • وقد اعتمدنا على مشاهداته في كتابة هذه الفقرات •

٢٢- المصدر نفسه ، ص ٤٩ •

٢٣- المصدر نفسه ، ص ٥٨ •

٢٤- مفرغة عن : مولود عطاء الله : « نضال العرب من أجل الاستقلال الاقتصادي » موسكو ١٩٧١ - ص (٧٢) ••• أثناء الجولة الميدانية لكتاب هذه الأسطر عام ١٩٨١ تمكن من الحصول على قوائم بأسماء المشمولين بالإصلاح الزراعي ، فبلغ عددهم (٢٤٧٧) مالكا • وأسباب التفاوت في عدد كبار الملاك من جدول آخر يعود الى الاختلاف في تحديد سقف الملكية من جهة وتنازل البعض لأقاربهم عن جزء من أملاكهم حتى لا يطرحهم قانون الإصلاح الزراعي •

٢٥- انظر في هذا المجال : نجار حليم « تراثنا الاجتماعي وأثره في الزراعة » ، بيروت ١٩٤٩ - ص (٥٣) •

٢٦- المصدر نفسه •

٢٧- نجيل القارئ ، لمعرفة تراث المماليك والعثمانيين الطافح بالاستبداد والاستغلال والقهر ، على المصادر المعاصرة لعهودهم من أرقام بعض الصفحات :

— « كتاب تاريخ مصر المشهور ببداية الزهور في وقائع الدهور » ، تأليف العلامة المؤرخ « محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري » • المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر المحمية سنة ١٣١٢ هـ - ج ٢ ، ص (٢٠٩-٢١٢) - ج ٣ ، ص (١٩-١٠) •

— « النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » ، تأليف : جمال الدين أبي المعاسن يوسف بن تغري بردي الاتاكي - القاهرة ١٩٧١ - ص (١٥٢) •

— عجائب الآثار في التراجم والأخبار « العلامة الشيخ عبدالرحمن الجبرتي الحنفي ، مصر ١٢٩٧ ، ج ٢ ، ص (٧٣-١٠٢) - ج ٣ ، ص (١٩٩) •

— ابن جمعة المقار : « الباشاوات والقضاة » ، نشر : صلاح الدين المنجد ، دمشق ١٩٤٩ ، ص (٦٠) •

— البديري أحمد الحلاق : « حوادث دمشق اليومية » ١١٥٤-١١٧٥ م ، ١٧٤١-١٧٦٢ م ، جمعها الشيخ أحمد البديري الحلاق ، ونقحها الشيخ محمد سعيد القاسمي ، ووقف على تحقيقها ونشرها دكتور أحمد عزت عبدالكريم ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص (١٦٣) وغيرها •

— بريك مغايل : « تاريخ الشام ١٧٢٠-١٧٨٢ » ، أعني بتعليق حواشيه مع ملحق جزيل الفائدة الغوري لسطنطين الباشا المخلصي ، مطبعة بولس - حريصا - لبنان ، ١٩٣٠ ، ص (٦٣) •